

## كيف فقدنا المرجعية الفكرية

### لتطوير التعليم \* ؟

إذا كان من المتفق عليه بين أهل الاختصاص أن أى تطوير للتعليم يستحيل أن يتم ويكتب له الاستمرار النسبى ، والفلاح الغالب ما لم يستند إلى ما نسميه دائما " بالخريطة الفكرية " ، فلماذا لا نجد مواجهة حقيقية للإجابة عن السؤال المصيرى المعروف : من نحن ؟ فى تقديرى ، أن سببا مهما يبرز هنا للتو واللحظة ، ألا وهو أننا نعيش منذ السبعينيات ، وحتى الآن مرحلة يمكن أن نسميها " التيه الحضارى " .

فبغض النظر عن رأينا فى الخريطة الفكرية التى كانت تضبط مسيرتنا قبل ذلك بالتحسين أو التقيح ، فإن الذى لا شك فيه أنه كان هناك وضوح فكرى فى المرجعية الفكرية للمجتمع المصرى ، فلما تم فك الارتباط بيننا وبين هذه المرجعية ، بدأنا مرحلة ارتماء فى الأحضان الأمريكية ، تلك المرحلة التى تمضى قدما فى التعمق والتنفيذ . ولأن ما بدأ يحدث ولا يزال يتناقض إلى حد كبير مع عمق الموروث الحضارى لمصر ، كان من الطبيعى أن ينتج الوضع رد فعل عكسيا ، فتظهر نزعات تطرف وغلو ، تماما مثلما نرى فى إنسان يركب مركبا تتقاذفه الأمواج والعواصف ، إذ نجده يزداد تمسكا وقبضا بيديه على ما لديه .

وهنا نجد توجهها قد ظهر ينحو نحو الماضوية والعنف وضيق الصدر بالآخر ، فى مواجهة توجه بعض من تم لهم غسل مخ فانبهروا بثقافة الغالب والغازى ، ودعم من هذا دعم الغازى لهم وإغراقهم بما يغرى من

\* جريدة المصرى اليوم فى ٢٥/١٠/٢٠٠٤

مغانم مادية وغير مادية ، سرعان ما يقعدون لها ويبررون ما أصبحوا عليه بحكم ما توافر لديهم من براعة الكتابة ومهارة الجدل ، حيث إن الكثرة الغالبة منهم متقنون ، يدعمهم عدد آخر من أصحاب رؤوس الأموال الذين يسعدهم هذا للتوجه ويربحهم الكثير .

فكأننا نصبح أمام تيارين ، أحدهما يمثل يسارا جديدا يختلف تماما عن اليسار القديم ، لأنه يرتبط ارتباطا شديدا بتوجهات القوة المهيمنة ، والثاني يمثل يمينا متطرفا ، ووجود هذا وذاك لا ينفى ما كان سائدا أصلا طوال عصور خلت من توجه ينحو نحو الاعتدال والتوسط الذي عرفت به الشخصية المصرية معظم فترات تاريخها ، وخاصة بعد دخولها تحت المظلة الإسلامية .

ولو وقف الأمر عند هذا الحد ، لما كان هناك شديد خطر ، فهكذا الخريطة الفكرية لدى كثير من الأمم : يسار ويمين ووسط ، لكننا نقع في خطأ كبير لو سلمنا بهذا للتفكير النمطي ، ذلك أن هناك من العوامل والأحداث ما كان له أثره في مزيد من " التفتيت الفكري " والشرنمة الثقافية .

فمن مآسى تاريخنا المعاصر أن حرب رمضان العظيمة لتسى ضربت مثلا نادرا في مهارة التخطيط ودقة التنفيذ وشجاعة المقاتل المصرى ونكاته ، تنتج تحولا تاريخيا سيذكر التاريخ فيما بعد أنه مثل انحدارا مستمرا واستسلاما متواصلا لقوى البغى والهيمنة ، فقد سارت الأمور تدريجيا ليس نحو التوجه إلى الغرب فحسب ، بل وعلى طريق "العزل " و " الفصل " بين مصر ومحيطها الحيوى ، ألا وهو المحيط العربى ، وكأن هناك تناقضا بين أن تكون عربيا ، وبين أن تكون منتميا ثقافيا لحضارة الغرب المعاصرة ، مما يشير إلى أن المسألة لم تكن دفعا لمصر نحو التوجه الغربى حتى تستنير بإضاءاته وتستهدى بعلومه وتقنياته

ونظمه المتقدمة . فوجود إسرائيل ومصالحها ومستقبلها كان هو ضابط الإيقاع والموجه الأساسى لحركة الأحداث التى بدأت منذ دخول كسينجر ، وزير الخارجية الأمريكية فى عهد " نيكسون " إيان حرب أكتوبر .

ونحن رددنا ، وقبلنا الطعم ، بأن هذه كانت آخر الحروب ، وأنها مقبلون على عصر سلام . وما كان هذا أبدا هو الأمر الذى قام فى العقل الإسرائيلى ، فهم يعون تمام الوعى أن الصراع مستمر ، وإن كان يمكن ألا يخضع للتعامل العسكرى ، فهناك ألف وسيلة ووسيلة يمكن بها أن نحقق انتصارا تلو انتصار : تثبيتا للوجود . . . مصالح جديدة ، تمديد ف النفوذ . . . فرصا لمسياسات .

وحتى تحقق إسرائيل ذلك ، كان لابد أن تعزل مصر عن مجالها الحيوى " العربى " ، وقدمت الأطراف العربية - بكل الأسى والأسف - ما ساعد إسرائيل ومصر على هذا التوجه نحو هذا العزل والفصل ، فلقد بدأ العرب مرحلة الثراء الفاحش ، فى الوقت الذى وجد المصريون أنفسهم وقد مات منهم ألوف وألوف ، وخربت خزانة الدولة ، وعاشت ضيقا اقتصاديا خانقا ، بل وبدأت اصوات عربية تشعر المصريين بأنهم يمنون عليهم بالأموال ، وأنا واحد من الناس كنت أعمل فى إحدى البلدان العربية البترولية الكبيرة فى أواسط السبعينيات ، وكنت أسمع بأذنى - حتى من الأطفال - ما يدخل فى باب " المعاييرة " بالفقر والشحانة ، وإنا ما جئنا إلا لنتسول ، لا أن نعلم ونبنى ونعمر بأيدينا وخبرتنا .

وفضلا عن ذلك ، كان هناك فيض من اتهامات للسياسة المصرية بالتقصير والتخوين ، خاصة عندما قام السادات بهذه الخطوة الدرامية بزيارة القدس ، وبدأ التحادث المباشر مع الإسرائيليين . وبدأت أصوات مصرية تردد مقولة " كفانا حروبا " ، ونحن الذين نتحمل الدماء والخراب

عن العرب ، وهم يجنون الأموال والثراء بوائه لا فائدة ولا جدوى من الارتباط بهم .

ولأول مرة منذ سنوات طويلة ، بدأ النقاش يعود حول السؤال المصيري : من نحن ؟

كان التفجير الجديد على يد ثلاثي من فحول المفكرين فى مصر ، توفيق الحكيم ، والدكتور لويس عوض ، والدكتور حسين فوزى . وكان ذلك - فيما يبدو - لتهيئة الأذهان لما جرى من تحول بعدما بزيارة القدس ، فقد سمى لويس عوض ، أفكار الوحدة العربية والقومية العربية بأنها من الأساطير السياسية التى يجب التخلص منها . وطالب الحكيم بما سماه " حيا مصر " ، لا بين القوى الكبرى وإنما بين الدول العربية ، بما يعنى أن نكون " فى حالنا " لا نندفع للدفاع العملى عن قضاياها ومشكلاتها ، فيكفى ما لدينا من قضايا ومشكلات تتطلب التفرغ لمواجهتها .

وبالفعل تحقق ما تم رسمه ، وبدأت مصر تكثير ظهرها لما كانت تقوم به من دور طليعى ، ريادى ، بالنسبة للدول العربية ، على الرغم من احتفاظها ببعض " الأشكال " الرسمية ، مثل المنظمات العربية ، لكنها . فعلا وواقعا ، بدأت تتجه لتجاهها آخر يمسح هويتها الأصلية ويقف بها عند حدود الذليلة والتبعية .

## المرأة والتلفزيون\*

نحن أمام ركنين من أركان حياتنا التي تتحدد بما يكون بيننا وبينهما من علاقات ، إن خيرا فخييرا وإن شرا فشرا لا قدر الله ..  
المرأة والتلفزيون ...

فالمرأة هي التي وصفها الخالق سبحانه وتعالى بأنها سكن لنا نحن الرجال ، وبأننا كذلك سكن لها ، والسكن نسبة إلى " السكن " ، الذي يحمل معانى " الراحة " و " الاطمئنان " تحت مظلة حب ووثام .. هذه هي الفطرة ، وهذه هي سنة الله فى خلقه ، فإذا عبثت يد الإنسان بهذه الفطرة ، كما عبثت بالكثير من عناصر الطبيعة التي تحيط حولنا ، فتح على نفسه بالضرورة أبواب مشكلات وهموم عدة تبدد هذا السكن وتجعله أثرا بعد عين .

ولست فى حاجة إلى أن أسترسل فى بيان العلاقة بين النوعين : الرجل والمرأة ، فالحديث فى هذا الشأن مسطور بكثرة لا أظن أن موضوعا حظى بمثله ، وهو الأمر المثير للدهشة حقا ، فالضرورة التي يمثلها كل طرف بالنسبة للآخر ، هى مثل الهواء بالنسبة لكل كائن حى ، لكن المشكلة لا تكمن فى الاعتراف بهذه الضرورة ، بقدر ما تكمن فى " أولوية " طرف إزاء الآخر ، حيث درج الرجال عبر قرون ماضية على أن يحتلوا هم المرتبة الأولى فى الأولوية ، بما تضيفه هذه الأولوية لهم من سلطات وحقوق ، تصل فى بعض الأحيان إلى مستوى الهيمنة والتسلط والقهر .

وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا إلى رد فعل مساو له فى القوة

---

\* مقدمة لكتاب عن الموضوع نفسه للدكتورة منى أحمد

ومضاد في الاتجاه ، فإذا بأنهر من الكتابات والأحاديث تفيض بأفكار ومعان وكأننا أمام طرفين متحاربين ، يسعى الطرف الذي " ظلّم " طويلا أن يتصور خلاصه من الظلم في صورة من العلاقة المغايرة للفطرة ، وتصور " للاستقلال " وكان طرفا كان لزاء حالة استعمار واحتلال يريد أن يتخلص من سطوة المحتل المستبد .

وما هكذا يكون التشخيص ، وما هكذا يكون العلاج ، فالعلاقة علاقة تكامل ، لا تعطى لطرف حق الاستغلال والقهر والاستبداد على الآخر ، كما لا تعطى استقلالا بهذه المعاني التي يحاول البعض أن يروج لها ، فعلاقة التكامل تقتضى اعتمادا متبادلا .

أما بالنسبة إلى القضية الثانية ، ألا وهي قضية التلفزيون ، فحقا هو ساحر العصر وكأنه يملك عصا موسى ، أو كأنه مصباح علاء الدين ، يمكن أن يخرج جن منه ليذمر ويخرب ، أو يبنى ويفيض على صاحبه خيرا عميما ونفعا مبينا .

فإذا ما تأملت جيدا كيف أن هذا الجهاز يعمل الآن طوال أربع وعشرين ساعة ، وأنتك تجد نفسك أمام مئات القنوات التي تبث من كل أنحاء العالم ، وأنتك تستطيع أن ترى على شاشته للشيخ الذي يعظ ، كما تستطيع أن تجد المرأة اللعوب التي تثير الشهوات . . . . . تستطيع أن تسمع منه المناقشات العلمية وحولات حول القضايا الفكرية ، كما تستطيع أن تسمع وتشاهد السذاجة والسطحية . . . . . تستطيع أن ترى ما يضحكك ، كما تستطيع أن ترى ما يبكيك .

فإذا كانت المرأة في بلادنا قد عانت طويلا من عهود قهر وإهمال وتخلف ، وتواجه الآن ومستقبلا فريضة مشاركة في التفكير والحكم والتسيير ، مما يقضى جهودا للتربية والتنشئة مضاعفة ، تفوق الجهود المبذولة بالنسبة للذكور ، تعويضا لسنوات التخلف الطويلة ، فكيف يمكن

أن نستثمر هذه الإمكانيات الهائلة للتلفزيون فى تحقيق مثل هذا الهدف الكبير ؟

فوفق إحصاء عام ١٩٩٦ ، كان عدد الأميات ١١,٠٠٥,٧٤٦ مليوناً ، أى بنسبة ٦٢,٣٦ % ، فى الوقت الذى بلغ عدد الأميين الذكور فيه ٦,٦٤٠,٢٧٩ مليون ، بنسبة ٣٧,٦٤ % ، وهى نسبة مفزعة فى عصر نتحدث فيه عن ثورة معلومات وقنوات فضائية وثورة التكنولوجيا ٠٠٠ إلى غير هذا وذاك من توصيفات ، جميعها تتناقض تناقضاً تام مع هذا الوضع المزرى حقاً !

وللمرأة فى مجتمع مثل المجتمع المصرى ، شرائح وقفات وبيئات ، تتباين وفقاً لأحوالها وظروفها واحتياجاتها .

ولقد تعود كثير منا أن ينظر إلى المرأة فى الحضر على اعتبار أنها أسعد حظاً من المرأة الريفية ، وأن المرأة التى تعمل ، أفضل مقاماً من المرأة غير العاملة ، لكن هذا فى الأحوال العادية ، فما بالك بمجتمع درج على أن يقول ما لا يفعل ؟ وتحكمه العشوائية لا فى السكن كما قد توحى هذه الكلمة فى أذهان كثيرين ، ولكنها عشوائية التفكير التى نعنيها هنا ؟

فمع هذا الزخم غير المعهود فى الحديث عن حقوق المرأة وضرورة تطوير أحوالها ، تصور أولوا الأمر أن المسألة تقف عند حد فتح المدارس أمام الإناث ، والسماح لهن بالخروج من البيت للعمل باعتبار ذلك حقاً وليس منحة من الرجل ٠٠

إن هذا جيد فى حد ذاته ، ولكن ، ما لم يرتبط بحزمة من السياسات المرافقة ، فلربما انتقل إلى عكس ما كنا نتمنى ونرجو ، بحيث ترتفع أصوات تتزايد يوماً بعد يوم بعودة المرأة للبيت ، وترك العمل ، والاستغناء عنه !

ذلك أنك عندما لا تضع فى الاعتبار نشرا الدور الحضانة ورياض الأطفال ، فكأنك تضع على كاهل المرأة العاملة ألقالا تتوء بها الجبال

..

وأشد مرارة من هذا ، أن يتضاعف الجهد المبذول للخدمة التعليمية فى المدارس ، فإذا بالأأم تجد نفسها مضطرة ، عندما يكون أولادها بالمرحلة الابتدائية ، وإلى حد ما بالتعليم الإعداى ، أن تذاكر لهم ومعهم ، فور عودتها من عملها ، بحيث لا نتاح لها فرصة التقاط الأنفاس وحق جسمها فى الراحة !

وعندما تصبح المواصلات للعمة قليلة ومزحمة لزحاما يجعل الراكبين والراكبات يواجهون وضعا غير آسمى ، فلا بد أن ينفر كثيرون ثورة لكرامة زوجته وأخته وأمه وابنته ، عندما يراها محشورة هكذا فيما اصبح يوصف بأنه " علبة سردين " !!

كذلك فإن مفهوم المشاركة ما زال بعيدا عن ذهن كثير من الرجال ، وكأنها تقف فقط عند حد " المشاركة المالية " ، دون أن تمتد إلى مشاركة فى تحمل هموم البيت ، بكافة عناصرها ، ولعلنا نألف تلك الصورة التى نرى فيها كلا من الزوج والزوجة وقد عادا من عملهما ، ويجلس الزوج سلطانا فى انتظار أن تجهز له الزوجة الغداء ، ثم الشاى .. وهكذا !

وفى مشكلة المساعدة للأولاد فى المذاكرة ، يقع العبء أيضا على المرأة الحضرية العاملة ، وكان تعلمها وعملها قد تحولا إلى لعنة تطاردها بحيث لا تتيج لها فرص الترفيه والراحة وخلق البال !

ومن أهم الدراسات التى تناولت هاتين القضيتين ، الدراسة التى قامت بها للدكتورة منى أحمد وحصلت بها على درجة الدكتوراه ، ثم تم طباعتها فى كتاب ...

ومن حسن الحظ حقا أن نجد باحثتنا الذكية ، قد جمعت فى شخصها بين طرفى الموضوع . . .

فهى " امرأة " و " عاملة " و " حضرية " ، ويكون موقع عملها وموضوعه هو فى التلفزيون المصرى . . .

فهى ليست إنبن مطلة على الموضوع من شرفة القراءة فى البحوث والدراسات ، ولا هى " سمعت " عن مسائله ومشكلاته ، ولكنها " تسكن " الموضوع ، كما أن الموضوع نفسه يسكنها ، ويحق عند ذلك تذكر قول القائل :

لا يدرك الشوق إلا من يكابده ولا الصبابة إلا من يعانيتها

والقياس مع الفارق . . .

أو كما قال جون ديوى فيلسوف التربية الأمريكى الشهير ما معناه أن درهما من الخبرة خير من قطار من القراءة . . . لا تقليا من قيمة القراءة ، ولكن إعلاء من شأن الممارسة وتأكيدا على أهمية الخبرة " ولا ينبؤك مثل خبير " !

ولقد عمدت منى إلى تحليل مضمون البرامج التلفزيونية التى توجه للمرأة بصفة عامة ، بالإضافة إلى بعض البرامج التى تناقش موضوعات وقضايا تخص المرأة والتى تقدم على قناتى التلفزيون الرئيسيتين ، الأولى والثانية ، خلال دورة تلفزيونية مدتها ثلاثة شهور بدأت من ١/١/٢٠٠٢ ، وانتهت ٢٠٠٢/٣/٣١ بنظام الحصر الشامل ، مما تطلب منها استخدام منهج المسح ، وفى إطاره استخدمت أسلوب تحليل المضمون ، وذلك للوقوف على مدى نجاح التلفزيون فى تلبية الاحتياجات التربوية للمرأة العاملة ومدى قصوره ، بهدف وضع تصور مستقبلى لدور التلفزيون يسمح له بتلبية هذه الاحتياجات للمرأة .

وقد حظيت الاحتياجات الصحية باهتمام برامج للمرأة ، وكذلك حظيت الاحتياجات الاجتماعية باهتمام هذه البرامج ، حيث جاء إشباع هذه الاحتياجات في المركز الثاني .

أما الاحتياجات الثقافية التعليمية فكان ترتيبها المركز الثالث وبنسبة متدنية لا تزيد عن ٦,٣ % ، وركزت في معظمها على برامج محو الأمية التي تقدم هذه الخدمة .

ثم جاء الترتيب الرابع ليكون هو مركز الاحتياجات الاقتصادية ، وبنسبة ٤,١ % من إجمالي فقرات البرامج عينة الدراسة ٠٠٠ إلى غير هذا وذاك من احتياجات وترتيب .

أما السيناريوهات التي اجتهدت منى في بحثها ودرستها معينا نحو التطوير الجاد لأوضاع البرامج التلفزيونية الخاصة بالمرأة وتفعيل قدرتها في المساهمة في النهوض بالمرأة ، فهي سيناريوهات جديرة بالنظر والاعتبار والتقدير .